ترجمات | قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية | 24 أكتوبر 2018

السياسي في الأنثروبولوجيا
نحو أنثروبولوجيا سياسية

ليز بيلون
ترجمة: مولود أمغار

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2018
All rights reserved © 2018

السياسي في الأنثروبولوجيا

نحو أنثروبولوجيا سياسية

المؤلف: **ليز بيلون Lise Pilon**
ترجمة: **مولود أمغار**

يمثل تعريف السياسي بوصفه مجالاً متميزا للدراسة، من جهة أولى مشروعا قديما متأصلا في الفلسفة السياسية، ومن جهة ثانية تخصصا حديثا يشكل فيه السياسي موضوعا علميا. عرَّفت الفلسفة السياسية الإنسان على أنه «حيوان سياسي» (أرسطو) أو «كائن سياسي بطبعه» (هوبس، ماكيافيلي، روسو)، وهي تشير من هنا إلى أن الصراع، وعلاقات السيطرة والخضوع، والمنافسة، والنظام الاجتماعي كلها عناصر تشكل «الطبيعة البشرية». هذه في الأصل، سواء كانت جيدة أو سيئة، هي مترسخة في بيولوجيا الإنسان، وثابتة فيها بشكل نهائي، وهي توجد في أصل كل الظواهر الاجتماعية. فهي المرجع الأساسي لتفسير السياسي، الذي يتم الخلط فيه بين النظام الاجتماعي والنظام الطبيعي، حيث تصبح الدولة ضرورية لحفظ النظام الاجتماعي في مجتمع ما تزال تهيمن فيه العلاقات الفيودالية، وما تزال تُعزى فيه سلطة الدولة إلى أصل ديني. لكن البورجوازية باعتبارها طبقة صاعدة تحارب إيديولوجيا النبالة، وتعيد النظر في شكل الدولة وفي نمط المشروعية التي يتأسّس عليها القبول بضرورتها المطلقة للحفاظ على النظام الاجتماعي.

شهدت نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 إحداث تخصصي العلوم الاجتماعية و«علم السياسة». هدف هذا الأخير إلى دراسة السياسي في الدولة الرأسمالية، لا سيما في المجتمعات ذات الأصل الأوروبي، حيث يهيمن نمط الإنتاج الرأسمالي. بالنسبة إلى هذا التخصص، السياسي هو الدولة: وبشكل عام ليس أية دولة، على الرغم من أنه يقدم بوصفه نظرية كونية حول السياسي، لكنه يهتم أكثر بالدولة الرأسمالية، وبدراسة أشكالها وبنياتها وبكيفية اشتغالها وتطورها. ويعتبر الاقتصاد والسياسة في «حد ذاتهما» ميدانين للدراسة. يدعي هذان العلمان الاجتماعيان دراسة جانب معين من المجتمع كما لو كان هذا الجانب مستقلّا، كما أنهما يسعيان إلى البحث عن قوانين اشتغاله الخاصة بدون الإشارة إلى الكل الاجتماعي أو إلى جوانبه الأخرى لتفسيره. السؤال الذي يطرح نفسه بقوة هنا هو لماذا شكّل كل من الاقتصاد والسياسي في «حد ذاتهما» موضوعين للعلم وميدانين للدارسة؟ يقودنا هذا السؤال إلى التفكير في العلاقة بين الممارسة العلمية، بوصفها إنتاجا للمعرفة، والممارسة الاجتماعية (نوع المجتمع، الطبقات الاجتماعية) التي تطرح شروط إنتاج هذه المعرفة.

هل هناك خصائص تميز المجتمعات الرأسمالية التي تفضل تأسيس علوم مستقلة مثل الاقتصاد والسياسة؟

يشمل كل نمط إنتاج بشكل عام ثلاثة ميادين: الميدان الاقتصادي الذي يتشكل من القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، والميدان السياسي والميدان الأيديولوجي. تشكل كل هذه الميادين كلّاً مهيكلا من خلال وجود علاقات فيما بينها، غير أن الميدان الاقتصادي يعتبر هو الميدان المحدد في نهاية التحليل؛ بمعنى هو الذي يفسر مجموع نمط إنتاج ما. ففي نمط إنتاجي خاص، الميدان المهيمن هو الذي يضمن إعادة إنتاج

علاقات الإنتاج الأساسية. ويمكن أن يكون هذ الميدان ميدانًا آخر غير الاقتصاد، لكن في هذه الحالة، تفسر هيمنته فقط من خلال طبيعة الميدان الاقتصادي في هذا النمط من الإنتاج.

يتميز نمط الإنتاج الرأسمالي بهيمنة الميدان الاقتصادي، وهذا يعني أن إعادة إنتاج علاقة الإنتاج الرأسمالية (الرأسمال/العمل) تتم في المجال الاقتصادي، حيث تضمن إعادة الإنتاج عبر التراكم الرأسمالي. تنشأ هذه العلاقة الاستغلالية أساسا في استيلاء الطبقة المالكة للرأسمال على جزء من العمل غير المؤدى عنه للعامل، والذي يسميه ماركس «فائض القيمة». يتم إحداث وامتلاك فائض القيمة داخل عملية الإنتاج نفسها، وهذا ما يفسر هيمنة الاقتصاد على هذا النمط من الإنتاج. غير أن هذا، لا يلغي وجود نتيجة مهمة تتعلق بطبيعة الميدان السياسي، وهي: وجود استقلالية نسبية وخاصة بين الميدان الاقتصادي والميدان السياسي في هذا النمط من الإنتاج[1].

لا يعتبر الميدان السياسي انعكاسا أوتوماتيكيا للميدان الاقتصادي في نمط الإنتاج الرأسمالي، لأنه يمكن أن تحصل بعض الفروق في التطور بين بنية الدولة وبنية الاقتصاد. ويمكن للدولة أن تقدم قواعد الاشتغال الخاصة بها، ويمكن أن يبقى شكل الدولة لمدة طويلة؛ وذلك حتى بعد اختفاء الظروف الاقتصادية التي أدت إلى ظهورها.

يخضع الميدان السياسي في نمط الإنتاج الرأسمالي للميدان الاقتصادي، لأن السياسة تتدخل بشكل غير مباشر في إعادة إنتاج علاقات الاستغلال التي تتم في عملية الإنتاج نفسها. استطاعت كل من السياسة والاقتصاد معا أن يشكلا مجالين خاصين للدراسة، لأن هناك استقلالية نسبية بين هذين الميدانين في نمط الإنتاج الرأسمالي نفسه، وهو ما ينعكس على مستوى المعرفة.

تعرف الأنثروبولوجيا أولا من خلال دراسة نوع معين من المجتمعات التي نُسبت إليها مع مضي الوقت أكثر الصفات تنوعا (المجتمعات «البدائية»، «التقليدية»، «المتخلفة»، «العالم الثالث»). تأخذ هذه المجتمعات بالنسبة إلى الأنثربولوجي شكل بنيات كلية، حيث تشكل القرابة مستوى من الواقع المفضل للتحليل. دراسة القرابة والبنيات الذهنية تأخذ بعين الاعتبار الكيفية التي تشتغل بها هذه المجتمعات. على مدى عقود تراجع الاهتمام بهذه الجوانب، وازداد الاهتمام بجوانب أخرى من الواقع الاجتماعي. إذن، يُخلط السياسي مع مقولة «التنظيم الاجتماعي» الواسعة التي تجمع بكيفية متباينة بين مجموعات القرابة فضلا عن جماعات المتطوعين والمجموعات التراتبية والطبقات الاجتماعية والكيانات السياسية.

1 POULANTZAS, *Nicos, Pouvoir politique et classes sociales*. Petite collection Maspero, tome II, Paris, Maspero, 1968, p. 165

تم إحداث الأنثروبولوجيا السياسية تحت تأثير الاستعمار، لأن المجتمعات التي درسها الأنثروبولوجيون كانت قد تمت إعادة هيكلتها، لكي تكون تابعة سياسيا واقتصاديا للخارج؛ بمعنى أن الهدف من هذا التخصص لم يتأسس أساسا انطلاقا من ضرورات معرفية، بل انطلاقا من تاريخ علاقات الغرب بباقي العالم. هذا يعني أن تاريخ توسع المجتمعات الرأسمالية الأوروبية شكّل الإطار الذي ولدت فيه الأنثروبولوجيا السياسية.

تلت فترة الغزو الكولونيالي (1860-1885) فترة لتثمين مقدرات المجتمعات الإفريقية والآسيوية من طرف فرنسا وإنجلترا، وقد شملت عملية التثمين تدمير الاقتصادات التقليدية من أجل تجذير الرأسمالية. وقد تطلبت هذه العملية هيمنة سياسية مباشرة من أجل إنشاء البنية التحتية الاقتصادية الضرورية لهذا التجذير.

توجب على القوى الكولونيالية في بداية القرن 20، مواجهة مقاومات الشعوب المستعمرة وقمع ثوراتهم، وقرروا بعد ذلك إعادة تنظيم سياستهم «للبرلة» النظام، وذلك تجنبًا لدورة الثورة والقمع. ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية، تم ترسيخ الهيمنة الكولونيالية غير المباشرة[2]، والتي كانت تدعو إلى إرساء سياسة التعاون، وقد فوضت القوى الكولونيالية في هذا الإطار للزعماء المحليين مهمة جمع الضرائب وتحكيم النزعات على الأراضي. وقد تطلب تطبيق هذه السياسة معرفة دقيقة بالمؤسسات المحلية وبجميع الأشياء المرتبطة بالسياسة في المجتمعات المستعمرة. إن شعار «البحث عن زعيم» الذي أطلقته الإدارات الاستعمارية لقي صدى عند الأنثروبولوجيين، الذين سعوا إلى إنتاج معرفة عن المجتمعات المستعمرة من أجل توجيه سياسات الإداريين.

إن التغيرات التي حدثت في الساحة العالمية انطلاقا من 1960، جعلت من الممكن التأسيس لأنثروبولوجيا سياسية جديدة لم تكتمل بعد. فنضالات شعوب إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية من أجل الاستقلال والتنمية، وتجديد الدراسات الماركسية بعد 1956 في أوروبا الغربية، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الدول الرأسمالية المتقدمة كلها عوامل فتحت الطريق لبزوغ أنثروبولوجيا جديدة تستخدم المادية التاريخية كإطارٍ تحليلي.

يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الأنثروبولوجيا السياسية أخذت شكل مشروع غير محقق على أرض الواقع، نظرا لتعدد معارف ومكتسبات هذا الحقل، بالإضافة إلى ثغراته وقصوره. يمكن أن نقول إذن، إن المعرفة والتمكن العلمي من تنوع النظم السياسية، أصبح يتشكل بشكل مثالي أكثر مما هو واقعي مع بلانديه Balandier.

2 يتميز الحكم غير المباشر *L'Indirect Rule* أو الهيمنة الكولونيالية غير المباشرة عن الهيمنة الكولونيالية المباشرة بأن المستعمر يمنح لساكنة المستعمرة استقلالية سياسي في تدبير شؤونها الداخلية.

إن مشكلة إدراج الأنثروبولوجيا في الممارسة الاجتماعية تطرح حاليا بحدة شديدة، وربما أكثر في الأنثروبولوجيا السياسية، لأن هذا التخصص يمكن أن يساعدنا على فهم التحولات السياسية الحالية، وذلك بالتساؤل عن الموقف الذي يجب أن يتخذه الأنثربولوجيون أمام هذه التحولات؟ وما هو الدور الذي تلعبه الأنثروبولوجيا السياسية؟ وما الذي ستخدِمُه ومن ستخدِم؟ وهل هي حقل مستقل للدراسة؟

نحن لا ندعي في هذه المقالة الإجابة عن كل هذه الأسئلة، لأن النقاش ما يزال مفتوحا ولا يمكن تقديم إجابة نهائية. لذلك سنكتفي بتقديم حصيلة موجزة عما علمتنا إياه الأنثروبولوجيا السياسية عن تنوع الظواهر التي تدرسها. سوف نقدم في الجزء الأول من مقالتنا التيارات المختلفة التي شاركت في تقديم تعريفٍ نظري للسياسي. وسنناقش في الجزء الثاني الأنماط التي اقترحت بغرض تصنيف النظم السياسية. وسنضع في الجزء الثالث معالم الأنثروبولوجيا السياسية الجديدة التي تقع في إطار تحليل المادية التاريخية.

الجزء الأول: المقاربات النظرية للسياسي

تأسست الأنثروبولوجيا السياسية عبر التعريف النظري للسياسي، باعتباره ميدانا للدراسة. ومساهمة كل تيار فكري على حدة في هذا التعريف لا تتطابق مع بعضها البعض؛ لذلك نميز في كل مقاربة بين إسهامها ومحدوديتها.

مسألة نشأة الدولة

تساءل التطوريون في نهاية القرن 19 حول أصل الدولة ومراحل التطور التي مرت منها المجتمعات الإنسانية للوصول إلى الدولة. وقد حاولوا بهذه الأسئلة اقتفاء أثر أصل المجتمعات الإنسانية، والتساؤل حول أصل المؤسسات الاجتماعية الموجودة في المجتمعات الأوروبية: العائلة، والملكية الخاصة، والقانون، والدولة؛ بمعنى أنهم عملوا على تطبيق مفاهيم التطور ومرحله في دراسة هذه المؤسسات.

يعتقد منظرو التطور، أن كل المجتمعات الإنسانية تمر من نفس مراحل التطور، وهذا ما تظهره خطاطة لويس هنري مورجان Lewis H. Morgan في 1877 الذي يرى أن كل المجتمعات تمر عبر ثلاث مراحل (المتوحشة، البربرية، الحضارة). لهذا السبب سنطلق عليها فيما سيأتي التطورية الخطية. يعتبر هذا الافتراض النظري نتيجة حتمية، لأن المجتمعات غير الأوروبية تعتبر مجتمعات تمثل المراحل السابقة لتطور الإنسانية؛ أي «الأسلاف المعاصرة» للمجتمعات الأوروبية في القرن 19. ومن تم سميت المجتمعات غير الأوروبية بالمجتمعات البدائية. في حين مثلت الحضارة الأوروبية في اللحظات الأولى من عملية التصنيع الحضارة؛ أي قمة تطور المجتمعات الإنسانية. تمت دراسة المؤسسات الاجتماعية حسب

نفس الخطاطة التطورية العامة، التي تشير إلى المراحل التي عبرت منها المجتمعات الأوروبية للوصول إلى الحضارة.

حاول كل من الأنثروبولوجيين التطوريين، البريطاني هنري مان Henry Maine، والأمريكي هنري مورجان Henry Morgan، دراسة نشأة السياسي. فقد درس مان قانون المجتمعات الهندو أوروبية في كتابه «القانون القديم» المنشور في 1861، بينما درس مورجان الإثنوغرافي والمؤرخ الأمريكي الذي يعدّ المنظر الحقيقي لتطورية النظم الاجتماعية للمجتمعات البدائية، في كتابه «المجتمعات القديمة» المنشور في 1877.

أنجز مان دراسة مقارنة حول المؤسسات القانونية للهندأورويين، وقد طور نمذجة تضم نوعين من المجتمعات: المجتمعات التي تتأسس على المكانة، والمجتمعات التي تتأسس على التعاقد. ويعتبر مان أن المكانة هي وضعية اجتماعية تنتقل بطريقة وراثية، في حين يقوم التعاقد على التراضي والإجماع الطوعي، وعلى وجود متعاقدين أحرار. يعتقد مان أن العلاقات الاجتماعية في مجتمعات المكانة يسود فيها مبدأ القرابة ويغيب فيها السياسي، لأن المرور إلى مجتمعات التعاقد هو ما يسمح في نظره بظهور السياسي على أساس المبدأ الترابي.

أعاد مورغان تناول هذه الثنائية وأعاد صياغتها انطلاقا من قواعد أخرى، وهو يعترف في تطور المجتمعات بشكلين متمايزين للحكم؛ واحد منهما تهيمن عليه العلاقات القرابية، والآخر تهيمن عليه العلاقات الترابية وعلاقات الملكية التي تشكلت في الدولة.

إن تعارض تنائيه مارن (المكانة/ التعاقد)، ومورجان (العلاقات القرابية/ الدولة) تبدو عادية، لكن لها تأثير على حجب طبيعة السياسي بدلا من توضيحه. فمن جهة، يختفي السياسي ويغطى بالروابط القرابية (المكانة والعلاقات القرابية)، ومن جهة أخرى، تبدو الدولة كمعطى ولكن بدون أن يوضحا لنا عملية الانتقال من نمط لآخر.

يقودنا المنظور التطوري إلى إنكار وجود السياسي خارج الدولة. بالنسبة إلى مورغان، نظام العشائر لا يتناسب مع شكل الدولة. وهذا يرجع إلى إنكار إمكانية وجود أنثروبولوجيا سياسية. لذلك ظهرت الوظيفية كردة فعل على التطورية وكنقيض لها.

تعريف السياسة من خلال وظائفها

يرجع تأسيس الأنثروبولوجيا السياسية، باعتبارها ميدانا متميزا للدارسة داخل الأنثروبولوجيا إلى الأنثروبولوجيا الاجتماعية البريطانية، التي كان ميدان دراستها المفضل هو إفريقيا السوداء، حيث أولت أهمية كبيرة لدراسة القرابة والنظم السياسية الإفريقية.

نُشر في 1940 كتاب بعنوان «النظم السياسية الإفريقية» تحت إشراف كل من فورتس Fortes وإفانس بريتشارد Evans Pritchard، وقد كان هذا الكتاب أول محاولة لتقديم منهجية نظرية حول السياسي، وذلك بأفق دحض النظرية التطورية. بغض النظر عن اعتبار أن التساؤل حول أصل الدولة والمؤسسات الأخرى سؤال زائف وضرب من الخيال الفلسفي، فإن كل من فورتس وبريتشارد قد طبقا في الميدان السياسي المبادئ النظرية للأنثروبولوجيا الاجتماعية.

ينبغي أن تكون الأنثروبولوجيا الاجتماعية بحسبهما دراسة علمية للنظم السياسية، وينبغي أن تستلهم منهج العلوم الطبيعية: الاستقراء والمقارنة. كما ينبغي أن ينظر إلى المجتمع باعتباره نظاما تتفاعل أجزاؤه وتتوازن. يكون السياسي جانبا من البنية الكلية وتتمفصل معه بفعل الوظائف التي يؤديها من خلال المؤسسات في كلها الاجتماعي. لا يغطي المنهج المقارن إلا جانبا من النظام الكلي، ويهدف إلى الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف البنيوي. هذه المنهجية ليس لها معنى إلا إذا سبقها تصنيف للبنيات.

صَنَّف كل من فورتس وإيفانس بريتشارد النظم السياسية الإفريقية إلى ثلاثة أنماط: نظم سياسية تتمتع بسلطة مركزية، وجهاز إداري، ومؤسسات قانونية. ونظم سياسية لا تملك هذه المؤسسات، ولكن السياسي يحضر فيها بشكل متمايز عن القرابة، والمجتمعات الصغيرة التي يختلط فيها السياسي بالقرابة. بالنسبة إلى الوظيفيين ليس هناك بنية اجتماعية بدون بنية سياسية؛ بمعنى آخر السياسي هو ذو طبيعة كونية، وغياب الدولة لا يعني غياب البنية السياسية.

بماذا يمكن أن نتعرف على السياسي في مجتمعات اللا دولة؟

تتحدد السياسة انطلاقا من الوظائف المنوطة إليها في هذه المجتمعات، والتي تتكون أساسا من وظيفتين؛ واحدة داخلية، والأخرى خارجية. وتعمل على تحديد السياسي، انطلاقا من التركيز والحفاظ على النظام الاجتماعي من خلال تطوير التعاون الداخلي، وضمان الأمن من خلال التكفل بالدفاع عن الوحدة السياسية. إذن، التعريف الأقصى للسياسي يعني كل ما يسهم في تنظيم ومراقبة النظام الاجتماعي في إقليم معين. بهذا المعنى كل المجتمعات تحتوي على السياسي، بما في ذلك المجموعات الصغيرة، غير أن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة هنا هو كيف يختلف السياسي عن القرابة؟

عَرَّف إيفانس بريتشار في دراسته لمجتمع «النوير» النظم السياسية، باعتبارها علاقة بين مجموعات تجمع فيما بينها قرابة. كما أنه تحقيق لتوازن بين أقسام متجاورة ومتكافئة، وهي محددة من خلال الموضِع la localité والنسب le lignage. تنصهر المجموعات وتنشطر حسب نظام التضامن الانقسامي الذي تحدده سلسلة النسب. كذلك، لا تظهر الأنساب والعشائر في سلسلة النسب، إلا إذا أصبحت المجموعات وحدات سياسية متطابقة في عملية الانقسام. إذن، يختلف السياسي عن القرابة؛ لأن السياسي يحدد انطلاقا من الحدود الجغرافية والانقسام السياسي، لذلك لا يمكن تشبيهها بالروابط القرابية، لأن البنيات القرابية تخضع هنا للسياسي. ضمن هذه الظروف أسس إيفانس بريتشارد الأنثروبولوجيا السياسية وميز فيها بين السياسي والقرابة، لأن النظام النسبي في نظره لا يعكس سوى عملية انشطار وانصهار المجموعات، في حين اعتبر أن الانتماء لنسب أبوي أو أموي لا يشير إلى نفسه بقدر ما يشير إلى الواقع السياسي.

يكمن الإسهام الأساسي لأنصار المدرسة الوظيفية في الاعتراف بوجود السياسي خارج الدولة، وتعريفه من خلال الوظائف التي يؤديها في البنية الاجتماعية، حيث ينزلق من الإطار الذي يقيده بالدولة. تهدف المرحلة التالية إلى تحديد ما يميز المجتمعات لا دولتية. وذلك بدراسة المجتمعات الانقسامية في إفريقيا، وكذلك تسليط الضوء على طبيعة العلاقات بين السياسي والقرابة، غير أن المنهج الوظيفي لا يسمح بتوضيح طبيعة السياسي نفسه. يكمن جوهر السياسي في المجتمعات لا دولتية حسب بالانديه في قدرته على التوفيق (لأنه يمتزج مع مجموع البنية الاجتماعية)، وفي ديناميته (لأنه يقبل اللامساواة والتنافس).

إذن، تمكن الوظيفيون إلى حدّ ما من أن يأخذوا بعين الاعتبار الجانب التوافقي للظواهر السياسية، متجنبين بذلك جانبها الديناميكي. إنهم يتجاهلون بذلك تجذر السياسي في التاريخ، على الرغم من أنهم يقدمون أنفسهم كمعارضين للتطورية، ورفضهم لها يبرر في حد ذاته انقيادهم لرفض التاريخ، باعتباره مفسرا لطبيعة المجتمعات. ورفضهم للتاريخ أدى بهم إلى النظر في النظم السياسية تحت مظهر الاستقرار والتوازن. ولذلك، فإن التحليل الوظيفي لا يفسر الدينامية المتأصلة في الظواهر السياسية. وقد أدت الافتراضات النظرية للوظيفية إلى الحد من المساهمة التفسيرية لهذه النظرية، مما لا يساعدنا على فهم الطبيعة الدينامية للظواهر السياسية، ولا على فهم تنوع النظم السياسية. إن الأبحاث الإمبريقية والوصفية التي أنجزها الوظيفيون حول النظم السياسية العديدة والمختلفة، تمثل مساهمة رئيسة في النهوض بالأنثروبولوجيا السياسية.

المقاربة البنيوية للسياسي

بدلا من معالجة السياسي نبحث للكشف عن أصوله أو وظائفه، وهذا تماما ما يفعله البنيويون عندما ينطلقون في تحليلهم للسياسي من نماذج بنيوية. لأن النموذج البنيوي، هو أداة للمعرفة المُبنينة، التي ينبغي فيها استبعاد القواعد الكامنة وراء السلوكيات المختلفة. تمر المقاربة البنيوية للسياسي من خلال تحليل

المبادئ البنيوية المكتشفة في ميدان القرابة وتؤدي إلى تحليل الرمزية المرتبطة بالمجال السياسي. وقد مثّل هذا التيار كل من إدموند ليتش Edmund Leach، جان بويلون Edmund Leach، ليك دو هويش Luc de Heusch[3]. كل هؤلاء الأنثربولوجيون يحللون السياسة من زاوية العلاقات الرسمية، حيث يأخذون بعين الاعتبار كل علاقات القوة بين المجموعات. تشكل البنيات السياسية نظما مجردة؛ أي «نماذج مثالية» تترجم ما لاحظوه في مجتمع واقعي من حيث القواعد المثالية، كما هي مصاغة من طرف أعضاء المجتمع أو أعيد بناؤها من قبل الأنثروبولوجيا.

يهدف كل تحليل بنيوي إلى نظام سياسي ما للحصول على نموذج مثالي لهذا النظام، حيث إن الأنثروبولوجيين لا يحللون الواقع الملموس بشتى تنوعاته؛ لأن فهم البنيويين لنظام اجتماعي ما يتم عبر اكتشاف القواعد الكامنة أو المبادئ الأساسية التي تحكمه. وتشكل مونوغرافيا ليتش Leach حول مجتمع لكاتشين دو بيرمينيا مثالا مهما لتطبيق التحليل البنيوي في فهم نظام سياسي واقعي[4].

يوجد في التحليل الذي قام به ليتش للنظام السياسي لمجتمع كاتشين تناقض بين التأويل البنيوي لهذا المجتمع، الذي يقدمه باعتباره نموذجا لواقعٍ اجتماعي متماسك ومستقر ومتوازن، وبين المعطيات الإثنوغرافية التي تكشف عن عدم الاستقرار العميق والمتأصل في واقع النظام السياسي لمجتمع كاتشين. هذا الأخير الذي يدعوه ليتش بالغاسما «Gumsa»، يحيل به إلى المجتمعات غير المستقرة، التي توجد فيها أنساب مُتراتِبة. اضطر ليتش لتفسير عدم الاستقرار العميق هذا إلى اللجوء إلى نظامين سياسيين مثاليين، نموذج مجتمع غيملو «Gumlao» بوصفه مجتمعا مساواتيا société égalitaire، ونموذج شان «Shan» بوصفه مجتمعا ذا طابعٍ فيودالي. إذن، يحاول البنيويون تفسير الواقع بالمثالي أي بالمبادئ البنيوية التي اكتشفها الأنثروبولوجي ليتش.

يرى كل من ليفي ستراوس Lévi-Strauss وبويلون Pouillon أنه يمكن تطبيق المبادئ الأساسية التي تهيكل التحالف الزواجي في دراسة الميدان السياسي. ونميز هنا بين نموذجين لتبادل الزواجي: التبادل الحصري الذي يربط المجموعات في شكل ثنائيات، والتبادل المعمم الذي تتداخل فيه عدة مجموعات بطريقة دائرية. هذا الأخير يوجد في المجتمعات التراتبية التي تقع في جنوب شرق آسيا. بالنسبة إلى بويلون التحليل

3 تكون إدموند ليتش Edmund LEACH ذو الأصول البريطانية داخل الأنثروبولوجيا الاجتماعية الإنجليزية، وأقام لمدة طويلة بين سكان بورما خلال الحرب العالمية الثانية، حيث ألف مؤلفه الرئيس. وقد شكك في الوظيفية في بداية الستينيات وساهم في تبني البنيوية في الأنثروبولوجيا الأنجلوسكسونية.

عمل جين بويلون Jean POUILLON ذو الأصل الفرنسي في غرب إفريقيا مع زميله لوك دي هيوسش Luc de HEUSCH ذو الأصل البلجيكي، حيث استقرا بين سكان وسط إفريقيا وقد نشرا أول عمل لهما في عام 1958.

4 LEACH, Edmund, *Les systèmes politiques des Hautes-Terres de Birmanie, coll.* Bibliothèque d'Anthropologie, Paris, Maspero, 1973, p. 399. Voir aussi la postface de Jean POUILLON dans ce livre, pp. 361-379

الذي قام به ليش لمجتمع كاتشين katchin فتح الطريق لتأويل بنيوي انطلاقا من التبادل المعمم، لأن بنية التبادل المعمم توفر المفتاح الأساسي لفهم عدم الاستقرار السياسي في جماعة كاتشين.

تكمن أهمية مساهمة البنيويين في تحليل رمزية السلطة، والطقوس والأساطير ذات التأثير السياسي. وتعتبر أعمال ليك هوسش Luc de Heusch حول رمزية السلطة الملكية وأيضا حول الأساطير المنتجة حول أصل السلطة والدولة في مجتمعات الدولة في إفريقيا التي اتبعت هذا الطريق من أفضل الأعمال في هذا المجال[5].

لتقييم إسهام المنهجية البنيوية في الأنثروبولوجيا السياسية، من الضروري الأخذ بعين الاعتبار الميادين التي تطبق فيها، لأن التحليل البنيوي يبدو أكثر ملاءمة لدراسة الأيديولوجيات (الرموز، والطقس، واللغة، والأفكار)، أكثر من دراسة النظم السياسية الواقعية بكل تعقيدها. وهذا ما قام به ليش الذي أنجز دراسة بنيوية حول النظام السياسي لمجتمع كاتشين، والتي تضمنت الإشارة إلى الكيفية التي أعاد بها الأنثروبولوجي ليش بناء نظام مثالي يعتقد به السكان الأصليين.

تميل التحليلات البنيوية إلى الاقتصار على البعد التزامني synchronique وإهمال التاريخ. فإذا أولينا الاهتمام بالتناقضات الداخلية الموجودة داخل البنية، سيغرينا النظر إلى البنيات، باعتبارها انساقا متوازنة، لا سيما وأن هذه النماذج تصف وضعيات مثالية أكثر مما هي واقعية.

أساءت المنهجية البنيوية فهم أنساق العلاقات المعقدة وغير المستقرة، فقد انحازت إلى اختصارها في نظم من الأفكار المتناقضة، بدلا من اعتبارها علاقات واقعية للامساواة. يعني من هذا المنظور، أنها قامت باختصار الواقع بشكل مثالي، وذلك انطلاقا من دراسات قليلة أنجزها البنيويون فعليا على بعض النظم السياسية الملموسة.

المنهجية الدينامية

سنوضح فيما سيأتي أن العلاقة بين البنيويين والديناميين لا تتأسس على قطيعة مطلقة، وإنما على الاستمرارية، فجميعهم يسعون إلى فهم دينامية البنيات وأنساق العلاقات البنائية للسياسي، آخذين بعين الاعتبار جوانب الصراع والتناقض داخل نفس البنيات.

5 Voir les deux études de LUC DE HEUSCH, (1958, 1972).

يمثل هذه المنهجية كل من بلانديه من فرنسا وماكس كلوكمان Max Gluckman وفريديك نادال Frederick Nadel من مدرسة مانشستر الإنجليزية. ويتجه أنصار هذه النظرية إلى الاقتراب من الوظيفية والبنيوية على السواء.

عمل كلوكمان على ملاحظة طبيعة العلاقات بين «العرف والصراع»، و«النظام والتمرد»، وقد درس بالخصوص الدول الإفريقية غير المستقرة التي تعرف نزاعات مؤسساتية، كما درس «طقوس التمرد» فيها، لأن هذه الأخيرة تلعب دورا مهما في التنفيس عن السخط الشعبي، كما تساهم في الحفاظ على نظام اللامساواة الاجتماعية. يؤثر التمرد باعتباره عملية مستمرة بشكل دائم على العلاقات السياسية في المجتمعات التي تعرف الدولة في إفريقيا، حيث يصبح الطقس في هذا السياق وسيلة للتعبير ولتجاوز الصراعات من جهة، ومن جهة أخرى للتأكيد على وحدة النظام. تتميز هذه المجتمعات إذن بعدم الاستقرار النسبي والتمرد المتحكم فيه. درس كلوكمان أيضا الصراع المتأصل في الدينامية الداخلية لكل مجتمع، لكنه قلل من نطاق التغيرات التي يمكن أن تنجم عن هذه الدينامية، لأنه يتصور تاريخ المجتمعات الإفريقية بطريقة دائرية وتكرارية. ومن هنا، يمكن القول إن تحليل كلوكمان يرتبط بشكل وثيق بالتيار الوظيفي، الذي يفترض أن المجتمع يؤسس نظاما متوازنا، حيث يكون الهدف من الصراع المؤسساتي هو إدامة النظام أكثر من تفكيكه.

يعرف بلانديه السياسي من خلال ديناميته التي تتأسس على الصراع والتنافس بين المجموعات والأفراد؛ فالصراع بالنسبة إليه متأصل في بنية المجتمعات. لذلك ينبغي على الأنثروبولوجيا السياسية أن تركز على دراسة تحولات النظم السياسية من خلال توضيح عملية تكونها التاريخي.

المقاربة الماركسية للسياسي

يجب تمييز عمل إنجلز، باعتباره خريطة طريق نحو أنثروبولوجيا سياسية حقيقية في نهاية القرن 19، عن الأعمال التي أنجزها الماركسيون الجدد في ستينيات القرن الماضي.

إنجلز ومشكل أصل الدولة

نشر إنجلز مُؤَلَّفا يؤسس للتفكير في أصل الدولة والطبقات الاجتماعية[6]. هذه الدراسة خضعت لهدف نظري مزدوج. فمن جهة، رمت هذه الدراسة إلى البحث عن الكيفية التي تشكلت بها الطبقات الاجتماعية والدولة انطلاقا من تفكيك الجماعات البدائية، ومن جهة ثانية هدفت إلى تحديد خصائص المجتمعات الآسيوية. وقد استخدم إنجلز في هذه الدراسة وثائق غرائبية اقتبسها من مُؤَلف هنري مورغان ومن مصادر أخرى. وقد

6 ENGELS, Friedrich, *L'origine de la famille, de la propriété privée et de l'État,* Paris, Éditions sociales, 1974, p. 178. [Texte disponible dans Les Classiques des sciences sociales. JMT.]

اكتفى إنجلز في هذا بدراسة ثلاثة مجتمعات هندوأوروبية ينحدر منها المجتمع الغربي، وهي: المجتمعات اليونانية، والرومان، والقبائل الجرمانية (سيلتسين Celtes، الألمانيين Germains، الفرنسيين Francs).

افترض إنجلز في هذه الدراسة أن المجتمعات البشرية الأولى التي تمتلك منظمة اجتماعية متساوية تتكون من الأقارب المنحدرين من أسلاف أقارب consanguins ومن الأقارب المتشكلين من زواج خارجي exogames (أي الوالدان غير المنحدرين من أسلاف مشتركة)، كما تساءل إنجلز عن التحولات التي خضعت لها هذه العلاقات القرابية حتى ظهرت الدولة.

سيؤدي تفكيك تنظيم العشيرة الأبوية l'organisation gentilice (كلمة لاتينية تعني الأشخاص الذين ينتمون إلى إثنية أو عائلة واحدة، قديما كانت مرتبطة بالشخص المنتمي لعائلة الرومانية) حسب إنجلز إلى تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل في ظل زخم تطور القوى المنتجة، وهذا التقسيم سيؤدي بدوره إلى تقسيم المجتمع إلى طبقات. والصراع الطبقي الذي هو نتيجة لتقسيم المجتمع إلى طبقات، هو ما سيطرح الحاجة إلى الدولة.

«الدولة ليست سلطة مفروضة على المجتمع من خارجه، بقدر ما هي نتاج المجتمع في مرحلة معينة من تطوره، الدولة هي اعتراف بأن المجتمع قد وقع في تناقض مع ذاته غير قابل للحل، المجتمع انقسم إلى متعارضات غير قابلة للتوفيق بينها، وهو غير قادر على تفاديها. ولكن بالنسبة إلى الخصوم، هذه الطبقات لها مصالح متعارضة، وهي تستهلك بعضها البعض، والمجتمع في نضال عقيم، والضرورة تفرض السلطة، وتجعلها تبدو أنها تقع فوق المجتمع. ينبغي طمس الصراع، والإبقاء عليه في حدود «النظام»، إن هذه السلطة المنبثقة من المجتمع، والتي تضع نفسها، مع ذلك، فوقه وهو يصبح أكثر فأكثر غريبا عنها، هي الدولة[7].

يعرف إنجلز الدولة انطلاقا من أربعة معايير: وجود إقليم، ووجود جهاز قمعي وإداري، وجهاز لتحصيل الضرائب.

هناك مقترحان يكملان لإنجلز الفرضية العامة المرتبطة بظهور الدولة؛ المقترح الأول هو أن الدولة تنظيم لحماية الطبقة المالكة من الطبقة غير المالكة، والثاني هو أن الدولة قد انبثقت من الحاجة إلى الحد من التعارض الطبقي، وانبثقت في الوقت نفسه وسط صراع هذه الطبقات، والحقيقة تكشف أن الدولة تابعة للطبقة الأكثر قوة، وهي الطبقة التي تهيمن من وجهة نظر اقتصادية؛ فبفضله تصبح الطبقة السياسية المهيمنة، مما يكسبها وسائل جديدة لقمع واستغلال الطبقة المضطهدة[8].

7 ENGELS, F., *op. cit.*, p. 180

8 *Op. cit., p.* 182

المقترح الثاني، اعتبار الدولة حقيقة تاريخية، لم تكن موجودة دائما: ففي الماضي كانت هناك مجتمعات بدون دولة، لأن الدولة ظهرت في مرحلة معينة من التطور الاقتصادي، وبالتالي يمكن أن تختفي في المستقبل، لا سيما في المجتمع الشيوعي، حيث لن يكون هناك وجود للأسرة وللاستغلال الطبقي.

يقوم تحليل إنجلز على دراسة تشكل الدول الأوروبية في مرحلة معينة من تاريخها، أي في الوقت الذي اختفى فيه التنظيم العشيري ذو الطابع الأبوي تحت تأثير التحولات الناجمة عن التقسيم الاجتماعي للعمل، الذي أفسح المجال لظهور مجتمعات مقسمة إلى طبقات، حيث الخصومات لا يمكن حلها إلا من خلال التأسيس للدولة. لدراسة المراحل الداخلية لتشكل الدولة هدف حجاجي واضح لدى إنجلز، وهي تبيان الكيفية التي استطاعت بها بعض المجتمعات أن تضمن اشتغالها دون الحاجة إلى الدولة، وتبيان كذلك أن المجتمع الشيوعي الذي تسعى إلى بنائه منظمة الطبقة العاملة يمكن أن يتجاوز الدولة.

تقدم منهجية إنجلز بحثا أنثروبولوجيا حقيقيا حول تشكل الدولة الأوروبية، في ضوء الأبحاث الأنثروبولوجيا المعاصرة له، لأنه عمله على إبراز بعض ثغرات النظرية التطورية، لكن دون أن يعني هذا أنه لا يتبنى بعض افتراضاتها ضمنيا. على الرغم من كون منهجيته تاريخية واجتماعية في عمقها، وتُعارِض الإيديولوجية المثالية للتطوريين في عصره، لأنه انتقد بشدة أخطاءهم، إلا أنه تقاسم معهم الرؤية الخطية لتطور المجتمعات الإنسانية. فقد عمل بدوره على دراسة تاريخ المجتمعات الأوروبية كما لو كان التاريخ الذي يمثل التطور العام للإنسانية. وهذا، يتضمن بالضرورة أن كل المجتمعات ستمر من نفس مراحل التطور؛ بمعنى أنه في الوقت الذي يتم فيه إدراج المجتمعات غير الأوروبية خارج التاريخ، يتم موقعة المجتمعات الأوروبية دائما في التاريخ. هذا ما ينطبق على المجتمعات الآسيوية التي يتهمها إنجلز بالركود، وذلك خلافا للمجتمعات الأوروبية التي يعتقد أنها تتغير بشكل جذري. إن الاعتقاد في حركية المجتمعات الأوروبية وجمود المجتمعات غير الأوروبية هو نتيجة للمركزية الأوروبية غير الواعية، والتي مال الكثير من الماركسيين بعد إنجلز إلى تأكيدها.

المقاربة الماركسية المعاصرة

تطورت المقاربة الماركسية في الأنثروبولوجيا في ميدان الدراسات الإفريقية منذ ستينيات القرن الماضي. وقد طبقت في البداية في الميدان الاقتصادي، من قبل كل من ميلاسو Meillassoux وتيري Terray، وراي Rey، وسيرت كنال Suret-Canale؛ فمن خلال أعمالهم النظرية ودراساتهم الإمبريقية للمجتمعات الإفريقية فتحوا الطريق لهذا الميدان. وفي هذا الصدد، نشير إلى عاملين تقاربا في هذه اللحظة لصالح تطبيق الإشكالية الماركسية.

- **العامل الأول**، هو أنه بعد 1956، سمحت الستالينية للفكر الماركسي بتجديد إطاره النظري، وذلك بعد عدة عقود من الدوغمائية، وقد سمح هذا التجديد في فرنسا بدراسة المجتمعات المعاصرة من خلال التعمق في النظرية.

- **العامل الثاني:** أثارت إفريقيا ودول العالم الأخرى انتباه الباحثين الذين يدعمون حركات التحرير والاستقلال، حيث لم يتأخروا في اكتشاف أوهام الاستقلال السياسي، والبحث في الجذور الاقتصادية للاستقلال، والمساهمة في إبداء مقترحات وحلول سياسية وثورية لإسقاط هذا الاستغلال. وفي هذا الصدد، سلّط التصور النظري الماركسي الضوء على النظرية الإمبريالية وتطبيقها في الإطار الإفريقي.

في هذا المنظور، يوجد نظام رأسمالي عالمي مؤسس على التقسيم الدولي للعمل بين الدول الرأسمالية المتقدمة ودول المحيط. وفي هذا النظام التراتبي هناك بلد أو بلدان يشكلان قوتين مهيمنتين فرضتا سيطرتهما الإمبريالية على جميع دول المحيط، التي تملك اقتصادات رأسمالية تابعة للقوى الإمبريالية. لفهم الوضعية الكولونيالية الجديدة، يرى الماركسيون الجدد أنه من الضروري تحليل المجتمعات الإفريقية، انطلاقا من نمط إنتاجها ودراسة بنيتها الاقتصادية التقليدية بغرض قياس تغلغل الرأسمالية وقياس التحولات التي لحقت بها.

في البداية، كان بعض الباحثين المعزولين من هذا التوجه النظري الجديد، لاسيما الفرنسي منه يزعمون أن هذا الاتجاه لايزال اليوم تمثله أقلية غير متجانسة من الباحثين، لأن هناك العديد من الاختلافات النظرية بين الباحثين الماركسيين الجدد المرتبطين بهذا التوجه النظري.

تهتم النظرية الماركسية المطبقة بجانبين في المجتمعات الإفريقية، الأول، تفسير البنيات الاجتماعية التقليدية بمعناها المادي (اللامساواة، الاستغلال، نمط الإنتاج)، الثاني، تحديد التركيبات الاجتماعية في كُلٍّ اجتماعي واسع يتكون من النظام العالمي وتأويلها باعتبارها إمبريالية. ركزت أعمال الأنثروبولوجيين الماركسيين على الجانب الأول، لكن دون أن تهمل الجانب الثاني.

يمكن القول كخلاصة، إن مراجعة المقاربات النظرية للسياسي يقودنا إلى الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- ميزت المقاربة التطورية بين مجتمعات الدولة ومجتمعات بدون دولة التي ستحتفظ بمنظورات مختلفة للوظيفيين.

- على الرغم من مساهماتهما المحترمة، لم تنجح النظرية الوظيفية والبنيوية معا في تفسير التنوع، وهذا ينطبق حتى على النظرية الدينامية للأنساق السياسية. هاتان النظريتان بحثتا عن تفسير التشابه البنيوي الموجود على مستوى الوظيفة؛ أي في العلاقات المهيكلة أكثر من الاختلافات.

- من خلال مقاربتها التزامنية ورفضها الكلي أو الجزئي للتاريخ، هاتان النظريتان لم تأخذا بعين الاعتبار طبيعة السياسي، وتبلوره عبر الزمن والتناقضات المتأصلة فيه.

- أسس الوظيفيون الأنثروبولوجيا السياسية، باعتبارها ميدانا متميزا لدراسة أشكال حضور السياسي خارج الدولة، وجعله متميزا عن دراسة القرابة.

- حدد البنيويون السياسي في مستوى الرموز والطقوس في النظم السياسية المعقدة نسبيا، وطبقوا المبادئ الأساسية المكتشفة في ميدان القرابة.

الجزء الثاني: تصنيف النظم السياسية

تصنيف النظم السياسية، يعني خفض تنوعها إلى عدد قليل من النماذج أو ترتيبها لفهمها وتفسيرها؛ لأن النمذجة تعني الوصف الذي يعني بدوره ترتيب المواد المجمعة بغرض تأويلها؛ ذلك لأن التصنيف يعني اكتشاف النظام الكامن والكشف عن المبادئ. كما أن تعريف نموذج سياسي يرافقه إذن البحث عن أوجه التشابه والاختلاف البنيوي بين نظم سياسية عديدة.

وفر الوظيفيون والتطوريون الجدد للأنثروبولوجيا السياسية الكثير من النماذج. وسنتفحص المعايير التي اعتمدوها من أجل تقييم مساهمتهم من جهة، وتبيان محدوديتها من جهة أخرى.

النماذج الوظيفية للسياسي

يعتبر الأنثروبولوجيون الاجتماعيون التصنيف الأداة الأفضل في المنهج المقارن، لأن هذه الأخيرة لا تعنى بدراسة الكلية الاجتماعية la totalité sociale، بل بدراسة أحد الجوانب المشكلة لها.

طرح تصنيف النظم السياسية الإفريقية العديد من المشاكل للأنثروبولوجيين. لذلك اقترحنا الكثير من التصنيفات، وعدد من النماذج المحددة والمرتبطة بعدد من المعيار المختارة، إلا أن عدد المعيار وكيفية اختيارها يتم تركها للسلطة التقديرية للباحثين، لأنه ليست هنا على الإطلاق نمذجة صحيحة وأخرى خاطئة. وفي حدود معينة، يمكننا حساب العديد من نماذج النظم السياسية التي أعدها الأنثروبولوجيون. غالبا ما تهدف النماذج المقترحة إلى ترتيب عدد قليل من النظم السياسية التي وصفنا خصائصها باستفاضة. ولكي تكون عملية، ينبغي أن تتضمن النمذجة عددا قليلا من المعايير، وعددا محدودا من الأنواع، والكثير من النظم التي تم جمعها تحت نمط واحد بسبب تشابه بنياتها.

أعلن الوظيفيون عن ثلاثة معايير رئيسة بغرض تجميع النظم السياسية الإفريقية: حضور أو غياب الدولة المركزية، ودرجة تمركز جهاز الدولة، وتمايز الوظائف السياسية. وفي هذا الصدد، وضع سوتهال Southall نمذجة ثلاثية: المجتمعات الانقسامية، والدول الانقسامية، ومجتمعات الدولة المركزية، بينما اقترح بيتي Beattie ستة نماذج فرعية منظمة حسب ثلاثة معايير[9].

الجدول 12.1 نموذج جون بيتي

I) المجتمعات اللامركزية: الوظائف السياسية تؤدى من طرف:

1. البكور (الصيادون والقاطفون) (les aînés (chasseurs-cueilleurs

2. المجالس المحلية les conseils locaux

3. طبقات الأعمار les classes d'âge

4. الأنساب les lignages

II) المجتمعات المركزية: الدولة مؤسسة حول:

5. السلالات

6. نظام التبعية الشخصية.

إذا كانت نمذجات الوظيفيين تبين لنا أن النظام الكامن غالبا ما يكون وصفيا أكثر منه تفسيريا؛ فالتجميع المنجز ليس شاملا واللجوء إلى آلية الاستثناءات ضروري لتفسير النظم التي لا تدخل ضمن حدود هذه النمذجات. تعداد المعايير والنماذج، من الممكن أن يكشف عن حقل شاسع، وذلك لجعل الفئات أكثر تجانسا. لا يزيد الفهم مع التقليل من القيمة العملية للنموذج، لأن التقليل يصلح تقريبا عندما تكون الأنواع أكثر من المجتمعات. وجل النماذج لا تكفي، لأنها تترك عددا كبيرا من المجتمعات خارج التصنيف حتى بوجود معايير كثيرة ومختلفة.

تميل النماذج المعدة من قبل الوظيفيين إلى تجميد الواقع، والتقليل من التنوع وجعله في نماذج ساكنة، حيث لا يمكن أن نفسر بها التطور والتحولات، وذلك بسبب تحيزها التزامني.

9 BEATTIE, John, *Other Cultures,* Londres, 1964, pp. 145-148

النماذج التطورية الجديدة للسياسي

توسعت التطورية الجديدة أو المادية الثقافية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ الستينيات، وقد مثل هذا الاتجاه كل من مارشل سالنس Marshall Sahlins، وإلمان Elman، وسيرفيس Service، ومورتون فريد Morton H. Fried، وجوليان ستيورت Morton H. Fried، ووليام وايت William Whyte. وقد أعادوا التأكيد أن المجتمعات الإنسانية تطورت من البسيط إلى المعقد، وأعادوا تهيئة خطاطة تطورية القرن 19 مع الأخذ بعين الاعتبار المعطيات الإثنوغرافية الجديدة. ارتكزت نظريتهم على فرضيتين نظريتين، تتمثل أولهما، في كون أن المجتمعات الإنسانية تتطور مثل الكائنات الحية، لأنها تنتقل من البسيط إلى المعقد عن طريق التمايز الوظيفي. في حين تتمثل الثانية، في كون أن تطور المجتمعات مؤسس على تغير التقني أو تكنوإيكولوجي[10].

تمتلك المدرسة التطورية الجديدة مقاربة كلية للمجتمعات والتاريخ، وصاغت من هذا المنظور نموذجا يربط بين ثلاثة جوانب: درجة تعقد الاجتماعي، واستخدام الموارد التكنوـــ إيكولوجية، وشكل النظام السياسي[11]. ويشمل كل نموذج من النماذج المذكورة بعدين يمثلان نمط التنظيم الاجتماعي الخاص ومرحلة تطور المجتمعات الإنسانية. وفي هذا السياق، حدد كل من سالنس وسيرفيس أربعة «أنواع» أو «مراحل» للتنظيم السياسي: العصبة la bande، والقبيلة la tribu، والزعامة la chefferie، والدولة l'État. إن المعيار المختار لتحديد مرحلة تطور المجتمعات الإنسانية هو اختلاف ما يسمونه «مستويات الاندماج السوسيوثقافي». وفي هذا الإطار، ميز فريد بين أربعة أنواع من التنظيمات السياسية: المجتمعات المتساوية، والمجتمعات التراتبية، والمجتمعات الهرمية، ومجتمعات الدولة. وإذا ما بحثنا عما يميز نموذج سالنس عن نموذج فريد، سنجد بأنها اختلافات شكلية أكثر مما هي واقعية، لأنها ترتبط بالمعيار المفضل من قبل كل باحث على حدة. في كلتا الحالتين، ينبغي على الباحثين تجاوز عدد كبير من الاستثناءات والأنواع، لأنها عامة ولا تسمح بعدم تقاسم الاختلاف بين المجتمعات المدرجة في نفس النوع. كذلك هو شأن كل من سالنس وسيرفيس اللذين ميزا في نموذجهما بين القبيلة والزعامة على مستوى التنظيم السياسي. يبدو أن هذا التمييز تعسفي، لا سيما فيما يتعلق بالمجتمعات الإفريقية، لأنه يمكن لنفس المجتمع أن يبدو في مرحلة القبيلة أو الزعامة. وهذا التشويش في التقسيم نجده أيضا عند فريد، الذي ميز بين المجتمعات التراتبية والمجتمعات الهرمية، مما يبين أن المرحلة الأولى والأخيرة في التطورية محددة نسبيا بشكل جيد وذلك بالمقارنة مع المراحل المتوسطة التي يشوبها الكثير من الغموض.

10 Texte inédit de Pierre BEAUCAGE, *Le développement des théories anthropo-logiques, p.* 12

11 COPANS, Jean, op. *cit., p.* 129

تبنى النماذج أو المراحل بالطريقة التالية: أولا يتم انتقاء خصائص اشتغال المجتمعات الواقعية المقابلة لكل مستوى الاندماج، ثم يتم وضعها في خانة الخطاطة التطورية. والمجتمعات التي يتم اختيارها كأمثلة تصبح «مثالية» بالنسبة إلى مرحلة ما من التطور.

بين غودوليه Godelier في انتقاده لمفهوم القبيلة عند التطوريين الجدد مكامن ضعف هذه المقاربة[12]، لأن مفهوم القبيلة في نظره يغطي ميدانين مختلفين يربط بينهما المنظور التطوري الجديد، وهما نوع المجتمع ومرحلة تطور المجتمعات الإنسانية. بالنسبة إليه، يخلط سالنس بين مفهوم القبيلة ومفهوم الزعامة كما يزعم أن تمدد هذا المفهوم انتهى تقريبا باكتشاف جميع المجتمعات البدائية المعروفة باستثناء مجتمعات الصيداين والقاطفين؛ لأنه أقصى الصفات المشتركة لمجتمعات بدون دولة من التحليل، واستبدلها بمصطلح القبيلة، تاركا بذلك الاختلافات الموجودة بينها جانبا. الصفات المشتركة المحددة هي: التعدد الوظيفي للعلاقات القرابية، والتكافؤ البنيوي بين الأقسام والمجموعات ذات التعدد الأسري. وهذا يصل إلى درجة الخلط بين المجتمعات الانقسامية ومجتمعات الزعامة، في حين أن العديد من التوصيفات الإثنوغرافية تبين لنا العكس؛ بمعنى أن الاختلافات البنيوية بين هذين المجتمعين هي مهمة لتفادي تجميعها معا في نفس الفئة. انطلاقا مما سبق، يمكن القول إن منهجية التطوريين الجدد تقود هنا إلى تأويل الواقع بشكل زائف.

يكمن قصور منهج التطورية الجديدة في إمبريقيتها التي تخلط بين مظهر الظواهر وجوهرها، لأن التطوريين الجدد قللوا من شأن تحليل المجتمعات عبر تسليط الضوء على الصفات المرئية من وظائفها. وذلك بدلا من بناء خطاطة تطورية انطلاقا من دراسة تطور المجتمعات التي تقدم كنموذج، يصيغونها من خلال الاستنباط، وذلك بعد عزل الصفات الواقعية للمجتمعات واعتبارها مثالية. ينبغي علينا لبناء خطاطة تطورية تجميع الصفات المثالية المجردة للمجتمعات الواقعية في نفس المجموعة.

تقدم نماذج الوظيفيين والتطوريين الجدد كنماذج ذات خصائص مشتركة: لأنها تقلل من شأن الوقائع السياسية والتاريخية الملاحظة وتحولها إلى تجريدات تثبت النظم السياسية داخل فئات جامدة، وتمنعنا من اكتشاف سيرورة تحول الأنساق الواقعية. وهذا لا يعني بالمطلق أنه يجب إلغاء كل النماذج أو رفضها منهجيا لتطويره، إذ يمكن أن يكون هذا المشروع مفيدا لتأسيس التساؤل، لكن لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يحل محل تفسير النظم السياسية الواقعية.

12 GODELIER, Maurice, « Le concept de tribu: crise d'un concept ou crise des fondements empiriques de l'anthr - pologie », dans *Diogène,* no 81, 1973, p. 3-29.

الجزء الثالث: معالم نحو أنثروبولوجيا سياسية جديدة

إن نضالات الشعوب من أجل الاستقلال والتنمية، والنضال ضد واقع الاستعمار الجديد والحروب الإمبريالية، وضد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الرأسمالية المتقدمة، كلها عوامل طورت موضوع الأنثروبولوجيا السياسية والهدف منها؛ غير أن التقسيم التقليدي للتخصصات (الأنثروبولوجيا، السوسيولوجيا، علم السياسة) لا يبرر مطلقا بطبيعة موضوع الدراسة لكن بأسبابها المرتبطة بالتنظيم، لأن التعديلات التاريخية في موضوع دراسة الأنثروبولوجية تجعل التقسيم بين التخصصات محط تشكيك وتفرض منظورا موحدا وفقا لمنظور نظري معين. ساهم تطبيق المادية التاريخية في الأنثروبولوجيا في إعادة القيمة للخصوصية التاريخية للمجتمعات الإفريقية والآسيوية، والأمريكية، وسمح لنا بتقدير رهان التحولات السياسية التي هي موضوع دراسة الأنثروبولوجية السياسية. هذه المقاربة الجديدة نسبيا، هي ما يدفعنا إلى استعراض المكتسبات المفاهيمية لهذه النظرية من أجل تحليل المجال السياسي.

السياسي والسياسة

صاغ بولانتزس Poulantzas مفهومين لدراسة السياسة في مجتمعات الدول الرأسمالية، وهما مفهوم السياسي le politique والسياسة la politique. هذان المفهومان مرتبطان بشكل وثيق بمفهوم نمط الإنتاج والتشكل الاجتماعي وكذلك بمفهوم الطبقات الاجتماعية. تشكل هذه المفاهيم في كلّيتها نقطة بداية لنظرية في السياسة ووظائفها في الدولة الرأسمالية، لأن بولانتزس أراد أن يُعِدّ نظرية حول السياسة، باعتبارها واقعا ومجالا متميزا للدراسة في نمط الإنتاج الرأسمالي.

ترتكز نظرية بولانتزس أساسا على تميزٍ مفاهيمي أساسي بين البنيات والعلاقات الاجتماعية (انظر الجدول 12.2)، لأن البنيات تتكون من خلال مختلف مجالات نمط الإنتاج، في حين تنتمي علاقات الإنتاج إلى الميدان الاقتصادي الذي يتموقع إلى جانب البنيات. تمثل العلاقات الاجتماعية العلاقات الطبقية في شكل عملي للطبقة؛ بمعنى الكيفية التي تتداخل فيه في الواقع.

يتوافق مفهوما السياسي والسياسة مع التمييز بين البنيات والعلاقات الاجتماعية، لأن السياسي هو مجال لنمط الإنتاج، لأنه ينتمي للبنيات، وهو أيضا المستوى الذي تتركز فيه جميع التناقضات من التشكل الاجتماعي. في حين تدرج السياسة إلى جانب العلاقات الاجتماعية وبالخصوص الممارسة الطبقية الخاصة، والممارسة السياسية. وبشكل أكثر تحديداً يتمظهر السياسي في مستوى تدخل الدولة في الاقتصاد، في حين تعني السياسة الدستور والأحزاب السياسية.

هل يمكن أن يكون هذا التمييز المفاهيمي مفيدا للأنثروبولوجيا السياسية؟

التحق بولانتزس بالأنثربولوجيين السياسيين عندما عرّف السياسي كمجال لنمط الإنتاج بشكل عام. تعتبر المادية التاريخية أن التاريخ يسكن في سلسلة من أنماط إنتاج متشابكة بكيفية معقدة في التشكيلات الاجتماعية. وهكذا، فإن السياسي ليس حكرا على نمط الإنتاج الرأسمالي ولا حتى على أنماط الإنتاج التي تأخذ من الدولة شكلا لها، بل هي مستوى يسكن داخل كل نمط إنتاج بما فيها تلك التي لا تنطوي على الدولة.

لا تعرف السياسة كمفهوم إلا انطلاقا من وجود طبقات تتمايز عن بعضها البعض بشكل واضح، ومن نمط تدخلها في مجالات نمط الإنتاج، وفي مستوى الممارسات الطبقية. يمكن أن يساعدنا مفهوم السياسة على فهم النظم السياسية في مجتمعات بدون دولة؟.

الجدول 12.2

مجموع مفاهيم نيكولا بولانتزس

العلاقات الاجتماعية		**البنيات**
الطبقات الاجتماعية		نمط الإنتاج
الممارسات الطبقية		
الميدان الاقتصادي		
علاقات الإنتاج قوى الإنتاج	←	علاقات الإنتاج/علاقات الاستغلال
ميدان القانون السياسي	←	علاقات الهيمنة/ الخضوع السياسي
↓		↓
بنية الدولة السياسي		السياسة
الميدان الأيديولوجي	←	علاقة الهيمنة/ السيطرة الايديولوجية

يتوافق مفهوم السياسة مع مجال التركيبات الاجتماعية وديناميتها. ويمكننا توسيع معناها، ليشمل كل الممارسات المرتبطة بظهور اللامساواة الاجتماعية والحفاظ عليها؛ لأن اللامساواة الاجتماعية تسبق

الطبقات الاجتماعية المتمايزة عن بعضها البعض. لكن هذا لا يعني أنه لا توجد تشكيلات اجتماعية بدون طبقات ولكن الذين يعرفون اللامساواة المتطورة بدرجتها المختلفة، سيعطون لهذه الممارسات ما نسميها «السياسات». ويعني هذا في دراسة التشكل الاجتماعي الملموس، تحديد ماهي أنواع اللامساواة الموجودة، وماهي آليات إعادة إنتاجها.

قد يبدو من الولهة الأولى، أن التمييز المفاهيمي الذي أدخله بولانتزس قد اقتصر فقط على مجتمعات الدولة، ومع ذلك يمكن أن يكون هذا التمييز مثمرا في حدود معينة، لا سيما في تحليل مجتمعات بدون الدولة، حيث سيسمح بتحديد المجال السياسي، انطلاقا من الممارسات الناجمة عن اللامساواة الاجتماعية بمختلف أشكال تجلياتها.

السياسة والاقتصاد

ينبغي أن يرتكز كل تحليل لنظام سياسي ولتشكيلة اجتماعية معينة على دراسة تنظيم العمل والإنتاج. وهذا يعني أنه ينبغي دراسة تطور اللامساواة بين الأفراد والمجموعات التي هي نتيجة للعلاقات الاجتماعية القائمة بين الرجال حول الثروة المنتجة من خلال العمل.

تقام العلاقات الاجتماعية على عدة مستويات: أولها تنظيم العمل والإنتاج، ثم توزيع الموارد وتراكمها التفاضلي.

بصرف النظر عن المجتمعات المتساوية، فإن العلاقات الاجتماعية تؤدي إلى اللامساواة التي تعتبر نتيجة تملك جزء من الثروة الاجتماعية من طرف بعض الأفراد أو المجموعات. علاقة التملك هي أساسا علاقة قوة، وهي جزء من الأدوات الضرورية لبناء السياسة. ويكمن رهان السلطة في التحكم في الثروة المنتجة من خلال العمل وتوجيه توزيعها.

يصبح السياسي، باعتباره مستوى من الواقع مستقلا نسبيا من خلال استفحال اللامساواة التي تتوج بترسيخ الدولة؛ فالمجموعة التي تحصل على السلطة السياسية يسمح لها بالتعديل في المعنى المراد من علاقة ملكية الثروة الاجتماعية. إذن تُمأسِس السلطة السياسية لعلاقة قوة مباشرة أو غير مباشرة بين المجموعات الاجتماعية.

لفهم خصوصية النظم السياسية، يجب تحديد العناصر التي تضمن التحكم في الإنتاج وفي توزيع الثروة الاجتماعية. وتختلف هذه العناصر من نمط إنتاج لآخر.

تستخدم علاقات الإنتاج أدوات الإنتاج والمعرفة، وتشمل أدوات الإنتاج في آن واحد الأدوات المصنعة من طرف الإنسان والقوة الإنتاجية للطبيعة (وفرة الطرائد، الخصوبة الطبيعة للأرض). يقول غوتلمان GUTELMAN في هذا الصدد: «كل علاقة اجتماعية، الشخص الذي يتحكم في العناصر الطبيعية اللازمة للإنتاج والعناصر التقنية، والمعرفة، هو الذي يتحكم في اتجاه تدفقات العمل الاجتماعي»[13].

علاقات الإنتاج هي علاقات معقدة بين الرجال حول وسائل الإنتاج، لأن علاقات الإنتاج هي التي تحدد الكيفية التي سيحتكر بها فائض العمل، بمعنى علاقات التوزيع. توجد العديد من أنماط علاقات الإنتاج حسب مستوى التطور المحصل عليه من خلال القوى الإنتاجية. أدوات الإنتاج المتحكم فيه هي ذات طبيعة مختلفة وكل العلاقات متنوعة، وهي أيضا حسب مستوى قوى الإنتاج[14]. نميز هنا بين ثلاثة أنواع من علاقات الإنتاج حسب طبيعة أدوات الإنتاج المراقبة: أولا علاقات الإنتاج الجماعية، وعلاقة الإنتاج قبل الرأسمالية، وعلاقة الإنتاج الرأسمالية. الرهان إذن هو أن ممارسة السلطة السياسية تختلف بشكل كلي من علاقة إنتاج لأخرى.

علاقات الإنتاج الجماعية

علاقات الإنتاج الجماعي هي علاقة اجتماعية متساوية تتأسس على انتماء الأفراد إلى مجموعة قرابية. يرتكز مستوى قوى لإنتاج على قوة الانتاج الطبيعة وتطبيق العناصر التقنية والمعرفة قليلة التعقيد. لا توجد طبقات اجتماعية في حد ذاتها، لأن ارتفاع مستوى قوى الإنتاج في اتجاه متزايد ومستمر هوى ما يؤدي إلى تنامي اللامساواة الاجتماعية، وذلك انطلاقا من التقسيم الجنسي للعمل، ومن التحكم في الخيرات المادية أو في الاستراتيجيات اللامادية للإنتاج الاجتماعي.

درس الأنثربولوجيون عددا كبيرا من التركيبات الاجتماعية الجماعية التي تتميز بتنوع هائل من الأشكال المختلفة، والعديد منهم اقترحوا التمييز بين شكلين من علاقة الإنتاج الجماعية حسب درجة اللامساواة الاجتماعية التي توجد فيها، لأن كل علاقة منهما تشكل نمطا إنتاجيا مختلفا في المجتمعات الإفريقية. وفي هذا الإطار، اقترح كل من ميلاسو Meillassoux وويليام Willame التمييز بين ما يسمونه نمط الإنتاج الصيدي ونمط الإنتاج النسبي[15].

يتأسس نمط إنتاج الصيد على القنص، وهذا النوع من الإنتاج يرتكز خصوصا على قوة إنتاج الطبيعة نفسها. اقترح ميلوسو تمييز هذا النمط من الإنتاج عن نمط الإنتاج النسبي، وذلك انطلاقا من تمييز مفاهيمي

13 GUTELMAN, Michel, *Structures et réformes agraires,* Petite collection Mas-pero, Paris, Maspero, 1974, p. 18

14 GUTELMAN, *op. cit.,* pp. 19-21

15 Voir MEILLASSOUX, Claude, *Anthropologie économique des Gouro de Côte-d'Ivoire,* Paris, Seuil, 1964

بين الأرض موضوع العمل، والوعاء البسيط لإنتاج الصيد الذي يغيب فيه العمل المندمج، والأرض التي تعتبر أداة للعمل، حيث يصبح الاستثمار في العمل هو بالأهمية بمكان. في الحالة الأولى الأرض هي وعاء لأنشطة، مثل القنص والصيد والقطف، وفي الحالة الثانية الأرض هي الحرث بغرض الإنتاج الزراعي. تأخذ علاقة الإنتاج الجماعية أشكالا مختلفة من حالة إلى أخرى.

تتميز مجتمعات الصيادين والقاطفين بهيمنة علاقة اجتماعية متساوية، لأن الأرض مملوكة جماعيا من طرف عشيرة صيادين، لأنها تلعب دور الوعاء الحامل للإنتاج، لأن عشيرة الصيادين تعيش من الترحال داخل حدود محددة يختلف حجمها بناء على ثروتها الطرائدية. تتوزع عائدات الصيد وفقا لقواعد متساوية وجد صارمة ومحددة مسبقا. ويتم تداول منتوجاتها تبعا لدورة قصيرة. ترتكز إجراءات العمل في هذا النمط من الإنتاج على نظام من التعاون المعقد. ونظام القرابة الثنائي (أي من جهة الأب والأم)، ليس متجذرا فيها جينيالوجيا، لأن العصبة bande والزواج الخارجي exogame يشمل عادة مجموعة من العائلات ذوي القرابة من جهة الأب والأم parents consanguins.

تتميز القوة السياسية بطابعها الموسيمي واللّحظي وبغياب السلطة. وبما أن هناك غيابا للامساواة الاجتماعية، فإن السلطة تتميز بغياب الإكراه. يميل التحيز الإثنومركزي إلى إقامة علاقات ضرورية وملزمة بين القوة والإكراه، لأن هذا يوجد أساسا في مجتمعات الدولة. أما عند الصيادين، فالوظيفة السياسية تعمل بشكل مختلف، لأن السلطة تفتقد لعامل الإكراه.

ما يوجد عند الصيادين هي قيادات أكثر مما هي زعامات، لأن سلطتهم محدودة وتتأسس على غياب الإكراه. فبحسب بيير كلاستر Pierre Clastres القائد هو مسير «صانع سلام»، سخي بممتلكاته وخطيب جيد. يتولى قيادة المجموعة في هذه المجتمعات قائدان يتناوبان القيادة في فترتين مختلفين: فترة الحرب وفترة السلم. خلال الحملات الحربية تتوفر لزعيم الحرب سلطة كبيرة تسحب منه مباشرة في فترة السلم. ففي مثل هذه المجتمعات لا يقبل نموذج السلطة القسري إلا استثنائيا؛ أي عندما توجه المجموعة أخطارا خارجية، ولكن يتوقف الإكراه داخل المجموعة بعد اختفاء هذه الأخطار، لأن السلطة المدنية تقوم على التوافق الرضائي. ينبغي على الزعيم أن يحافظ على السلام الداخلي للمجموعة وانسجامها؛ فهو يعمل على تسوية الخلافات الناشبة بين أعضاء المجموعة بهيبته وكلمته، فهو حكم ومُصلِح.

يعتبر الكرم سمة من سمات الزعيم، وهي أساس هيبته، لأن الالتزام بالعطاء يعتبر عبودية بالنسبة إلى القائد، الذي يجبر على العمل بجد ومنح كل ما ينتجه لأعضاء المجموعة، وعادة ما يتم اختيار القادة من بين أفضل الصيادين.

عادة ما تكون موهبة الخطابة، وشرف الكلام في الآن ذاته شرطا أو وسيلة لممارسة السلطة السياسية، لأنه لا يمكن للزعيم استخدام الإكراه على الإطلاق، فوظيفته ترتبط بشكل وثيق بالتحكم في المجموعة من خلال النية الحسنة، غير أن الثقة التي تضعها المجموعة في الزعيم تعبر عن خضوع ظاهري يخفي ابتزازا دائما تمارسه المجموعة على القائد. فهذا الأخير مدين بالثروة والكلمة للمجموعة، ولا يمكن أن يحافظ على وضعه إلا بقبول تبعيته الفعلية للمجموعة. جدلية السلطة حاضرة، ومؤسسة على التبادل؛ بمعنى أن الزعيم في بعض الحالات يكون له امتياز تعدد الزوجات la polygamie كما هو حال هنود الأمازون، لكن ينبغي في المقابل أن يعطي للمجموعة بعض السلع والكلمات التي تسهم في الحفاظ على سلام المجموعة وازدهارها[16].

يرتكز نمط الإنتاج النسبي على الزراعة، حيث تعتبر الأرض أداة العمل التي تنتظم حولها الحياة الاجتماعية، لأن ملكية الأرض ووسائل الإنتاج تكون جماعية. وتمارس الزراعة من طرف وحدة مكونة من مجموعة أحادية النسب. مما يعني أن اقتصاد المعيش الذاتي يكتفي بإنتاج فائض ضعيف. تركز بعض التشكيلات الاجتماعية فقط على الزراعة، في حين مجموعات أخرى تزاوج بين الزراعة وتربية المواشي أو الصيد والقطاف. وفي هذه الحالات، مستوى القوى المنتجة في الزراعة هي أقل تطورا نسبيا. ويرتبط تنظيم العمل بالحقول المزروعة وتداول المنتجات لها علاقة وثيقة بروابط القرابة المنظمة حول الأنساب، لأن وحدات الإنتاج والوحدات الاجتماعية والسياسية تتكون من الأنساب. يبدو إذن أن القرابة أحادية النسب في نمط الإنتاج هذا، هي السائدة على مستوى العلاقات الاجتماعية.

تؤسس الأنساب لمجموعات القرابة أحادية النسب (أبوية النسب patrilinéaire أو أمومية النسب matrilinéaire)، في هذه المجتمعات؛ واحد من الأزواج ينبغي عليه الذهاب للعيش في قرية مختلفة عن قريته طبقا لقواعد إقامة السكن الأبوي patrilocales أو إقامة السكن الأمومي matrilocales. تجمع الأنساب والزيجات الداخلية كل عائلات الأنا من جهة الأب أو الأم. ويقام النسب الأبوي عن طريق دفع المستحقات الأمومية لأسرة أم الأطفال. تهدف قواعد الانتساب هاته إلى إقامة مجموعة الأهل التي ينتمي إليها الطفل، غير أن الطفل ينتمي أوتوماتيكيا إلى مجموعة الأهل الأمومية، إذا لم يتم تقديم المستحقات؛ لأن دفع المستحقات هي ما تسمح لمجموعة الأهل الأبوية بتثبيت انتماء الطفل داخل المجموعة الأبوية.

يتم تعريف النسب من خلال علاقة الاستقرار في الأرض، وعلى رأسها زعيم النسب أو الأخ الأكبر aîné الذي تُفوض له المجموعة التحكم في وسائل الإنتاج، وهو أيضا القيم على الإنتاج الجماعي عندما يتم تخزينها في عليات التخزين الخاصة به، وذلك حتى يتسنى له ضمان توزيعها خلال السنة. تنجز دورة

16 CLASTRES, Pierre, «Échange et pouvoir: philosophie de la chefferie in-dienne». *L'homme,* Paris, 1967, p. 129-139

التوزيع وفقا لحركة مزدوجة: يزود فيها الإخوة الكبار إخوانهم الصغار cadets بما يكفيهم في مرحلة ما قبل الإنتاج، بينما ينتجون ما هو ضروري لأنفسهم. وعندما يصل الإخوة الصغار إلى مرحلة الإنتاج؛ أي عندما يصبحون منتجين يتعين عليهم أن يرجعوا لإخوانهم الكبار ما أعطُوهم سابقا. ما يثير الانتباه في هذه المجتمعات، هو أن الأخ الصغير لا يصبح كبيرا في هذه المجتمعات، إلا بعد الزواج والأبوة، غير أنه لا يمكن أن يتزوج إلا إذا منحه الأخ الكبير ما يلزم لدفع المستحقات الأمومية.

هذه الأمور ضرورية لإقامة الأبوة ولصعود الأخ الأصغر إلى مكانة الأخ الأكبر، العلاقات الزواجية متحكم فيها من طرف الإخوة الكبار، الذين يشغلون مركز الهيمنة في القرية. لأنهم يحتكرون الملكية والمعرفة الضرورية للإنتاج الزراعي، كما أن بعض السلع يتم تبادلها بين الإخوة الكبار فقط. ينبغي على الأخ الصغير لأخيه الكبير مستحقات العمل، وذلك حتى يتسنى له الحصول على زوجة، والخروج من وصاية أخيه الكبير، وإنشاء شبكته الخاصة من المعالين.

تستمر مشروعية سلطة الوظيفة من خلال الأيديولوجيا النسبوية من خلال الممارسة، التي ترى في الأخ الأكبر ممثلا للأسلاف وهو نفسه السلف. يتأسس النسب من جماعة الأحياء والموتى المسمون الأسلاف والمبجلين.

يوجد تنوع كبير في التشكيلات الاجتماعية للأنساب، وبعضها مثل «غورو» في الكوت ديفوار، التي يمكن إدراجها في مرحلة الاكتفاء الذاتي، وسلطة الإخوة الكبار فيها محدودا جدا لأنهم ملزمين بتوفير الزيجات لإخوانهم الصغار. في هذه الحالة الأنساب متساوية نسبيا فيما بينها. لكن في التشكيلات الاجتماعية لمملكة الكونغو، نجد أنها مبنية على أنساب تراتبية، حيث إن واحدا من هذه الأنساب يصبح نسب الملك. في هذه التشكيلات، اللامساواة بين الأنساب يصبح امتيازا، لأن واحدا من بينهم سيمتلك ما يكفي من الثروة الاجتماعية ليطلب من الآخرين منافع اقتصادية تضمن إعادة إنتاج اللامساواة. ومن المحتمل في بعض المجتمعات الإفريقية التي لديها دولة، أن تتأسس انطلاقا من نموذج إنتاج نسبوية. ويبدو أن التجارة تستطيع تكسير الاكتفاء الذاتي لنمط الإنتاج هذا، وذلك بإدخال اللامساواة التي ستتزايد لتؤدي إلى تشكل الدولة.

علاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية

تقوم مراقبة الثروة الاجتماعية على تملك الأرض وعوامل الإنتاج. وتعتبر الزراعة أساس علاقات الإنتاج. وتعتبر مراقبة قوة الإنتاج الطبيعية للأرض عاملا حاسما لتكوين علاقة الإنتاج هذه. فالمجموعة التي تمتلك التحكم في الأرض بشكل حصري، هي التي تحتكر ملكية الأراضي وتعمل على الفصل بين المنتج المباشر والأرض. هذا الفصل ينبغي أن يكون، وذلك لممارسة التحكم في علاقة الإنتاج بالقوة،

وذلك بإجبار الفلاحين على تسليم جزء من إنتاجهم بدون مقابل لطبقة الملاك. إذن، الدولة مفروضة لضمان إعادة إنتاج هذا الاستغلال. وتتكون إذن من طبقتين، واحدة تتكون من الملاّك الذين من خلال التحكم الذي يمارسونه على الولوج للأرض، تعطيهم حقوقا على منتوجات العمل، وتتكون الثانية من الفلاحين الذين لهم حق استخدام الأرض شريطة منح فائض العمل بدون مقابل للملاك.

يتكون نمطان متمايزان للإنتاج، انطلاقا من علاقة الإنتاج ما قبل الرأسمالية. ويعني هذا نمطي الإنتاج الجبائي والفيودالي.

داخل هذين النمطين الإنتاجيين، الطبقة المهيمنة ينبغي أن تحكم سيطرتها على الفلاحين باستخدام قيد فوق اقتصادي؛ أي ذو طبيعة سياسة. لأن البنية الفوقية القانونية والسياسية للدولة تضمن سيطرة طبقية على المستوى السياسي. وتعتبر سيطرة لأنها تضمن إعادة إنتاج علاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية، وهي هيمنة طبقة الملاك.

يتميز نمط الإنتاج الجبائي بنوع العلاقات التي تجمع الدولة بالفلاحين؛ لأن الطبقة المهيمنة ضمن هذا النمط من الإنتاج تمتلك بشكل جماعي جميع الأراضي في حدود الدولة، وتطلب من جماعات الفلاحين بشكل جماعي أداء الضريبة على العمل، والتي تسمى في الحقيقة جزية. كذلك، فإن الأراضي الجماعية المملوكة للدولة، تستخدم جماعيا من طرف الجماعات القروية التي توزعها بشكل دوري على مختلف وحداتها. يشمل جهاز الدولة الزمرة الملكية التي ينحدر منها الملك أو الإمبراطور والبيروقراطية والجيش.

إذا وجد نمط إنتاج جبائي واحد، فإننا نعول على وجود الكثير من التشكيلات الجبائية التي تقدم تنوعا بنيويا لهذا النمط من الإنتاج الذي تم اكتشافه في إفريقيا، وآسيا، وأمريكا الوسطى والجنوبية. دراسة تاريخ كل تشكل اجتماعي على حدة يخبرنا عن الكيفية التي تشكلت بها الدولة. فبعضها تطور انطلاقا من تطور قوى الإنتاج ونتيجة التناقضات الداخلية لدينامية اللامساواة الاجتماعية. والبعض الآخر ينحدر من سيرورة غزو أراضي شاسعة من طرف إثنية ترسخ هيمنتها بإجبار الساكنة التي تعرضت للغزو على دفع الجزية. ينبغي أن تسمح لنا دراسة نمط الإنتاج الجبائي بتوضيح خصوصية التشكيلات الاجتماعية التي لم تؤد إلى تطور عفوي للرأسمالية، ولكن حيث فرضت من الخارج من قبل السيطرة الاستعمارية.

يتميز نمط الإنتاج الفيودالي عن نمط الإنتاج الجبائي، بكون أن الأرض تصبح ملكية خاصة للسيد الذي يطلب من الفلاحين دفع جزية تسمى الإيجار في العمل، وفي وقت لاحق أصبحت جزية عينية تؤدى بصفة شخصية. خلافا لنمط الإنتاج الجبائي، حيث كانت الدولة تضمن الدور الإيجابي لقوى الإنتاج، يقوم نمط الإنتاج الفيودالي على قاعدة واحدة، وهي الحماية العسكرية المقدمة للفلاحين في مقابل إنتاجهم الزراعي. في

الحالة الأولى استغلال الفلاحين هي حالة عامة، لأن الأرض مملوكة جماعيا؛ وفي الثانية استغلال الفلاحين هي خاصة ومرتبطة بسيد خاص. وشكل الدولة يختلف من الحالة الأولى إلى الحالة الثانية. في نمط الإنتاج الجبائي يكون جهاز الدولة مركزيا، ويضمن دورا اقتصاديا مهما. وفي نمط الإنتاج الفيودالي جهاز الدولة غير مركزي، فإلى حدود القرن 16 لم تلعب الدولة أي دور اقتصادي، وذلك على عكس القرن 17 و18 اللذين أصبحت فيهما الدولة مركزية، حيث لعبت دورا مهما في إعادة إنتاج نمط الإنتاج الرأسمالي بشكل موسع.

علاقات الإنتاج الرأسمالية

تؤسس الطبقة المهيمنة لهيمنتها في نمط الإنتاج الرأسمالي بالمراقبة التي تمارسها من جهة على الرأسمال التقني الذي تمتلكه بشكل حصري، ومن جهة ثانية على الطبقة العمالية المحرومة منه. هذه الرقابة المفروضة على الرأسمال التقني تسمح للطبقة الرأسمالية بشراء قوة العمل كسلعة واستغلال وقت عمل العامل بالمجان، حيث يصبح فائض القيمة في الآن نفسه مصدر ربح ومراكمة للرأسمال. تشكلت الطبقة العاملة تاريخيا انطلاقا من السطو بالعنف على أراضي الفلاحين من طرف الملاكين الكبار للأرض، لا سيما في القرن 19 في كل من أوروبا الغربية واليابان، وفي معظم دول العالم الثالث في القرن 20. لأن مصادرة أراضي الفلاحين شرط أساسي لتغلغل الرأسمالية، لأن هذه العملية تؤدي إلى فصل المنتج المباشر عن وسائل إنتاجه، كما تؤدي إلى بيع وشراء قوة العمل «الحرة» باعتبارها سلعة.

تأخذ الدولة الرأسمالية أشكالا مختلفة جدّاً حسب مرحلة تطور نمط الإنتاج. لذلك، يجب أن نميز هنا بين الرأسمالية في الدول المتقدمة من جهة، وبين الدول الرأسمالية التي تشكلت في المستعمرات القديمة من جهة أخرى.

تتميز الدولة الرأسمالية في الدول المتقدمة بالاستقلال النسبي للسياسة والاقتصاد. وتتجلى هذه الاستقلالية في أشكال مختلفة وفي مراحل مختلفة من تطور الرأسمالية. لذلك، سنميز بين مرحلتين: الرأسمالية التنافسية، والرأسمالية الاحتكارية. ففي المرحلة التنافسية كانت المقاولات الصناعية الصغيرة والمتوسطة تتنافس مع بعضها البعض، والدولة لا تتدخل إلا بشكل قليل على المستوى الاقتصادي، لأن التنافس أصبح يعزز الإنتاج الاقتصادي والاجتماعي. وفي المرحلة الاحتكارية، ظهرت مجموعة من التناقضات نجمت عن حاجة المقاولات الاحتكارية الكبيرة إلى التوسع على المستوى العالمي، لذلك أصبح تدخل الدولة في الاقتصاد ضرورة لضمان إعادة الإنتاج الاجتماعي، حيث تكلفت الدولة بالاحتياجات الاجتماعية وبتنظيم الاقتصاد. على الرغم من هذا التدخل، إلا أن علاقة الإنتاج انحصرت أساسا في المجال الاقتصادي، وهذا ما جعل من السياسية ميدانا مستقلا نسبيا في شكله؛ وذلك لأن الدولة الرأسمالية أخذت جانبا من النظام الديمقراطي وجانبا آخر من الدولة القوية، لا سيما عندما تتطلب الظروف الاقتصادية ذلك.

ظهر في دول المحيط الجديدة شكل دولة رأسمالية مختلفة عن نظيرتها الموجودة في الدول المتقدمة. ففي هذه المجتمعات التي كانت مستعمرة، الهيمنة السياسية كانت بغرض ترسيخ الشروط الضرورية التي تساهم في تحقيق الرأسمالية. وقد سمح الاستقلال السياسي بظهور طبقات اجتماعية جديدة تعتمد بشكل وطيد على الرأسمال الخارجي لتطوير اقتصادها.

في هذه البلدان، لا يمكن إعادة إنتاج الرأسمالية فقط في المجال الاقتصادي، لأن جزءا مهما من الاقتصاد التقليدي لا يزال قائما، ومع ذلك تحولت بشكل جذري بخضوعها لقوانين التنمية الرأسمالية. تدخل الدولة في هذه المجتمعات شرطا ضروريا يضمن للرأسمال الخارجي ظروف إعادة إنتاج نفسه بداخلها بشكل موسع؛ لأن النظام العسكري وقوة الدولة تضمن باستخدامها للقوة والإكراه الظروف الضرورية لإعادة إنتاج رأسمالية تابعة وخاضعة للمحتكرين الكبار في العالم.

خلاصة:

أدى التأسيس لنظام اقتصادي عالمي والنضال من أجل التحرر الوطني إلى تحطيم حدود الأنثروبولوجيا السياسية. وقد ظهرت دراسة النظم السياسية في الحقبة الكولونيالية، وعلى الرغم من ذلك اكتفت الأنثروبولوجيا بدراسة «موضوعها» بمعزل تام عن السياق العالمي. وقد شكلت المونوغرافيا السياسية الوسيلة الأفضل لدراسة خصوصية النظم السياسية للشعوب المستعمرة المسماة «البدائية».

لم تدرس الأنثروبولوجيا السياسية الوظيفية السياق الكولونيالي نفسه بحجة الموضوعية والحياد الوصفي، كما لم تدرس نظام الهيمنة السياسية للمتروبول على مستعمراته.

أدى تآكل النظام الكولونيالي منذ خمسينيات القرن العشرين، تحت ضغط النضالات الوطنية وتعميم النظام الإمبريالي على نطاق عالمي، إلى ولادة ما وصفه هنري لوفيبر Henri Lefebvre «بعولمة الدولة»؛ لأن أغلب المجتمعات التي كانت تصنف سابقا من طرف الأنثروبولوجيين في خانة مجتمعات اللادولة، تبنت جهاز الدولة الحديثة. هذه الظاهرة تلفت النظر بشكل خاص في إفريقيا، حيث تأسس ما يناهز خمسين دولة جديدة في عقد من الزمن. وقد ظهرت الدولة أيضا في قارات أخرى، وقد ظهرت حتى في منطقة بابوزي la Papouasie التي كان يعتقد بأنها آخر منطقة يمكن أن تظهر فيها الدولة. في هذا السياق، لم يعد من الممكن القيام بنفس النوع من الأنثروبولوجيا السياسية. فحتى التمييز بين السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا، والذي كان مبررا باختلاف مواضيع دراسة كل منهما، لم يعد له أي سبب للوجود، إلا إذا كانت الدوافع تنظيمية فقط. في هذا السياق، اهتم علماء الاجتماع وعلماء السياسة والاقتصاد على نحو متزايد

بمجتمعات العالم الثالث، حيث أصبحت استقلالية حقل البحث في الأنثروبولوجيا السياسية تميل اليوم إلى تلاشي بعد أن كانت تبدو واضحة. لذلك يجب إعادة تعريف هذا التخصص انطلاقا من قواعد عمل جديدة.

لم يقتصر الأنثربولوجيون فقط على وصف السياسي في المجتمعات التي درسوها، بل أرادوا أيضا تفسيرها. وقد قاموا بتفكير نظري وجه بشكل كبير أبحاثهم الإمبريقية. فالتيارات الرئيسة الخمسة التي تم تحديدها في الجزء الأول من هذه المقالة تشترك في كونها أرادت أن تأخذ بعين الاعتبار التنوع السياسي. في حين أن التيارات المشار إليها في الجزء الثاني من هذه المقالة حاولت تقديم لمحة عامة عن الأنواع الرئيسة التي وضعها الأنثروبولوجيون لدراسة وفهم تنوع النظم السياسية. عملنا على امتداد هذه المقالة كذلك، على تبيان حدود النماذج التي تتعلق بإمكانية تفسير الظواهر السياسية، لأنها تترك دائما جزءا من الواقع منفلتا من عملية التفسير.

وضعنا الجزء الثالث من هذه المقالة، لإرساء معالم التحليل الماركسي للسياسي، وفي الوقت نفسه بيّنا الكيفية التي أغلقت به «عولمة الدولة» بعض الطرق إلى الأنثروبولوجيا السياسية، وفتحت مجالات أخرى واسعة، حيث لا يمكن النظر إلى السياسي بمعزل عن الكل الاجتماعي الذي يبرز عنه، لأن هذا الكل أصبح اليوم معولما على مستوى العلاقات الاقتصادية، لكنة في الوقت نفسه مجزأ على العديد من الدول.

يجب إكمال دراسة ظهور الدول الجديدة بتحليل دينامية الطبقات الاجتماعية في تشكلاتها الخاصة. تشمل دراسة التركيبات الاجتماعية تحديد أنماط الإنتاج وتحليل دينامية الطبقات الاجتماعية، حيث إن تحليل الدولة ليس له معنى إلا إذ أدرج في تركيب اجتماعي معين يقع في النظام العالمي.

تشمل دراسة السياسي في التركيبات الاجتماعية مجالا واسعا جدّاً، حيث من الضروري ملاحظة تمفصل مختلف أنماط الإنتاج المؤسسة لكل مرحلة من مراحل التطور التاريخي. إن تاريخ المجتمعات المدروسة من طرف الأنثروبولوجيين وتحيين دينامية الطبقات الاجتماعية هي أساسية لفهم تنوع أشكال الدولة والنظم السياسية.

إذا تقلصت حدود الأنثروبولوجيا السياسية، فستفتح حقول جديدة للتحليل الأنثروبولوجي للسياسي. على الرغم من اقتصار الأنثروبولوجيا السياسية فقط على تحليلات الميكرواجتماعية، إلا أنه لا يوجد سبب لكي تغير سياقها السوسيوتاريخي الذي ظهرت فيها، لأنها لا تستطيع توجيه اهتماماتها إلى مجالات أخرى، غير أنه بإمكانها تحديد اهتمامات جديدة، يمكن بها للأنثروبولوجيا السياسية المساهمة في إنتاج معرفة عن هذا المجال.

البيبليوغرافيا

- BEATTIE, John, (1964). *Other Cultures,* Londres, 375 p.
- BEAUCAGE, Pierre, (1974). *Le développement des théories an-thropologiques.* Texte inédit, 16 p.
- CLASTRES, Pierre, (1967). «Échange et pouvoir: philosophie de la chefferie indienne», *L'Homme,* Paris, pp. 129-139
- DE HEUSCH, Lue, (1958). *Essai sur le symbolisme de l'inceste royal en Afrique,* Bruxelles, Éditions d'Outre-mer.
- DE HEUSH, Luc (1972). *Le roi ivre ou l'origine de l'État,* Paris, Gallimard.
- ENGELS, Friedrich, (1974). *L'origine de la famille, de la proprié-té privée et de l'État,* Paris, Éditions Sociales.
- GODELIER, Maurice, (1973). «Le concept de tribu: crise d'un concept ou crise des fondements empiriques de l'anthropologie», *Diogène,* no 81, pp. 3-29
- GUTELMAN, Michel, (1974). *Structures et réformes agraires,* Pa-ris, Petite Collection Maspero, Maspero.
- LEACH, Edmund, (1973). *Les systèmes politiques des Hautes-Terres de Birmanie,* Paris, Maspero, coll. Bibliothèque d'Anthropolo-gie, 575 p.
- MEILLASSOUX, Claude, (1964). *Anthropologie économique des Gouro de Côte d'Ivoire,* Paris, Seuil.
- POULANTZAS, Nicos, (1968). Pouvoir *politique el classes socia-les,* Paris, Petite Collection Maspero.
- WILLAME, Jean-Claude, (1971). «Recherchés sur le mode de production cynégétique et lignager», *L'Homme et la société,* no 19, janv.-mars, pp. 119-129

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : 54 99 77 537 212+

الفاكس : 27 88 77 537 212+

info@mominoun.com

www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2018

All rights reserved © 2018